وزير الصناعة يتعهد بتلبية مطالب صناعيي حلب خلال شهر

جوخدار لـ«الوطن»: القطاع الخاص شريك في عملية التنمية الاقتصادية

٧٠ منشأة دخلت الإنتاج في الشيخ نجار منذ بداية العام و٣٠ حصلت على ترخيص

| هناء غانم

أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار لـ«الوطن» أن الحكومة مستمرة بخطواتها لتحريك عجلة الاقتصاد والصناعة ودعم العملية الإنتاجية وإعادة تشغيل المنشآت والمعامل في جميع المحافظات وأنها تعول على الدور الأساسي للقطاع الخاص كشريك في عملية التنمية الاقتصادية ومكون هام من مكوناتها.

وبين الوزير في تصريحه على هامش الجولة التفقدية التي قام بها في مدينة حلب والتي شملت عدداً من المنشآت في المدينة الصناعية في الشيخ نجار، أن عدد المنشآت العاملة في المدينة حتى نهاية شهر أيار الفائت في المدينة الصناعية بلغ نحو ٩٢٥، لافتاً إلى أنه من بداية العام الجاري حتى نهاية شهر أيار دخلت أكثر من ٧٠ منشأة صناعة حيز الإنتاج ويوجد ٣٠ منشأة حصلت على ترخيص.

وأشار إلى أن الجولة شملت الاطلاع على واقع العمل في القطاع الغذائي والنسيجي والهندسي، وإلى أنه ستتم دراسة إمكانية منح قروض ميسرة لتمويل المنشآت في المدن والمناطق الصناعية، وإلى أنه يجري العمل على توريد خطوط إنتاج جديدة وقطع تبديل للنهوض في القطاع الصناعي.

ونوه الوزير بوجود نشاط جديد بدأ يظهر بالمدن الصناعية يتعلق بتصنيع «البورردات» الإلكترونية وهو نشاط جديد في سورية يعطي قيمة مضافة للصناعة الوطنية.

وأشار إلى الجلسة الحوارية مع الصناعيين بعد الجولة التي استمع فيها إلى مطالب الصناعيين للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره فيما يتعلق بتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة وحماية المنتج الوطني ولاسيما الصناعة النسيجية مؤكداً أن الحكومة تنظر إلى حماية الصناعة الوطنية بالكثير من الاهتمام، موضحاً أن الوزارة سوف تدرس كل الطلبات والتفاصيل المقدمة من الصناعيين لعرضها على اللجنة الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المنتج الوطني.

وقال: إن مطالب الصناعيين تركزت على تسريع تمويل المنصة لجهة تمويل القطع التبديلة وخطوط الإنتاج مؤكداً أنه تمت معالجة الموضوع سابقاً وسيتم حالياً النظر فيه من جديد مشيراً إلى أن موضوع الطاقة الكهربائية كان له النصيب الأكبر من الطروحات من الصناعيين وتم توضيح أن موضوع الطاقة الكهربائية لا يزال مدعوماً.

ودعا الوزير الصناعيين إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال إحداث مزارع كهروضوئية تدعمها الحكومة لافتاً إلى أنه تم البدء في حسياء الصناعة بإنتاج ١٠ ميغا واط وآخر في عدرا الصناعية، وبالنسبة للشيخ نجار من الممكن أن يبدأ إنتاج ٣ ميغا ثم تزداد تباعاً، مضيفاً: المهم أن الصناعيين جميعهم لديهم الاهتمام للاستثمار بمجال الطاقة لـزوم حاجة البلد وخاصة أن المناخ السوري يسهم بالاستثمار في مجال الطاقة.

وأشار الوزير إلى زيارته للشركة السورية للغزل والنسيج التي استأنفت نشاطها من جديد للانخراط في العملية الإنتاجية حيث تمت إعادة تأهيل نحو ١٥ نولاً نسيجياً ليصبح إجمالي الأنوال العاملة ٣٠ نولاً تعمل بطاقة إنتاجية عالية وعلى مدى ثلاث ورديات حيث توفر ما لا يقل عن ٧٠ فرصة عمل.

الوزير جوخدار ذكر بالآثار السلبية الناجمة عن الحصار الاقتصادي، التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية، وضرورة مواجهتها من خلال العمل التشاركي بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً أن القضايا المطروحة، ستتم دراستها من خلال اللجنة الاقتصادية والمصرف المركزي، إضافة إلى العمل على معالجة محطات الكهرباء في المدينة الصناعية.

كوابة لـ«الوطن»: ٢٧ معملاً ومنشأة أغلقت في حلب بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والضرائب

مطالب ومشكلات

بدوره نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كوابة قال لـ«الوطن» لمسنا في زيارة الوزير جدية الحكومة في حل مشكلات الصناعيين والوقوف إلى جانبهم، مضيفاً: إننا كصناعيين تقدمنا بجملة من الطلبات تضمن أبرز المشكلات التي تعاني منها الصناعة الوطنية، والتي وعد الوزير بحلها خلال شهر، ولاسيما أن هناك /٢٧ / معملاً ومنشأة صناعية كانت قد أغلقت في حلب مؤخراً /من الصناعات المتوسطة والثقيلة/ بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء إضافة إلى المبالغ المتعلقة بالمشكلات المالية بالضرائب والرسوم وغيرها.

وكشف كوابة عن مصفوفة تقدم بها الصناعيون إلى الحكومة فندت أبرز المشكلات والمصاعب التي تعانيها الصناعة الوطنية أولها الكهرباء وحوامل الطاقة حيث تم التأكيد على ضرورة تخفيض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي بما يتناسب مع أسعارها في دول الجوار.

شكاوى ضريبية

وتحت بند الضرائب والرسوم المالية، قال: تم التأكيد على قيام الدوائر المالية بطرح الضريبة على أرباح المكلفين «فئة» الأرباح الحقيقية وفئة الدخل المقطوع» عن طريق التقدير ومن دون الاستناد إلى قرائن تعزز هذا التقدير، علماً أن الاعتماد على التقدير لا يحقق العدالة الضريبية للخزينة وللمكلفين في آن واحد.

و تم التطرق إلى قيام اللجان الضريبية لجان الطعن واللجان الاستثنائية عند دراسة اعتراضات المكلفين على الأغلب بزيادة الأرباح ومن دون ذكر أي أسباب معللة لهذه الزيادة وعليه يكون المكلف قد تم تعديل أرباحه عن طريق الدائرة المختصة في تحديد الأرباح للمرة الأولى ومن ثم يتم ثانية زيادة الأرباح عن طريق اللجان الضريبية تقديراً ومن دون الاستناد إلى أسس صحيحة، ولفت إلى أن اتخاذ طريقة التقدير في طرح الضريبة على أرباح المكلفين على مدى عقود، أدى إلى انعدام الثقة بين المكلفين والدوائر المالية، معتبراً أن هذه الثقة تحتاج إلى تعليمات واضحة ومحددة وملزمة للقائمين على العمل في الإدارات المالية من أجل دراسة أوضاع المكلفين بشكل دقيق وصحيح.

كما أن عدم اعتراف الدوائر المالية بالنفقات التي تقتضيها ممارسة المهن للمكلفين سيكون على الأغلب سبباً للجوء الدوائر المالية للتقدير في الضريبة.

وبالنسبة إلى قيام الدوائر المالية بموضوع الربط الإلكتروني لمبيعات المكلفين أوضح أنه كان خطوة متقدمة من أجل تخفيف تدخل العنصر البشري في العمل، ولكن يتوجب قيام الدوائر المالية بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لأن نسب الأرباح الصافية المعتمدة من قبل الدوائر المالية مرتفعة وأحياناً تزيد على النسب المقررة في وزارة التجارة الداخلية وبشكل لا يتناسب مع معدلات الأرباح الصافية المقررة من قبل دوائر حماية المستهلك، كما لم تراع الدوائر المالية عند تحديد نسب الأرباح الصافية ارتفاع تكاليف الإنتاج بعد تخفيض الدعم الحكومي على الوقود وحوامل الطاقة.

ناهيك عن قيام الدوائر المالية دائماً بزيادة أرباح المكلفين من عام إلى عام بحجة ارتفاع أسعار المنتجات وليس بالضرورة أن تؤدي زيادة أسعار المنتجات إلى زيادة الأرباح الصافية، لكون زيادة قيم الإنتاج ستكون بسبب ارتفاع النفقات الخاصة بالعملية الإنتاجية، مع التأكيد أن الضريبة حق للدولة على المكلفين في الفعاليات الاقتصادية، ولكن نرجو أن تكون الدوائر المالية جاذباً للاستثمار، وأن تؤدي سياساتها المعتمدة في تقدير الضريبة إلى زيادة عدد المكلفين «زيادة المطارح الضريبية وليس إلى زيادة أسعار المواد على المواطنين أو قيام الفعاليات الاقتصادية بالتوقف عن العمل.

وعن المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ الخاص بحماية المستهلك، تمت الإشارة إلى أنه انعكس سلباً على بيئة العمل وأدى إلى توقف بعض الصناعيين والتجار عن العمل لعدة أسباب أبرزها أنه تضمن / ٢٤/ حالة يحبس بموجبها المخالف وبعض هذه المخالفات ليست جسيمة ويمكن استبدالها بغرامة مالية، حيث طالبت الفعاليات الاقتصادية لأكثر من مرة بتعديل المرسوم المذكور وصدر توجيه من رئاسة مجلس الوزراء بتعديله منذ عام ٢٠٢٢ وحتى الآن لم يتم التعديل.

محفزات حقيقية

ولفت كوابة إلى المطالب خلال اللقاء مع الوزير إلى أنها تمثلت بضرورة تقديم محفزات حقيقية للقطاع الخاص بتشجيعه على التشاركية مع القطاع العام في تأهيل وتجهيز واستثمار منشآت القطاع العام الصناعي المتوقفة عن العمل والإنتاج وأن يترافق ذلك مع حزمة من القرارات والتشريعات التي تعزز حالة الثقة وتعطي الأمان للصناعيين الراغبين بالتشاركية مع القطاع العام، نظراً لأهمية القطاع العام الصناعي بوصفه العمود الفقري للصناعة الوطنية.

وأشار إلى أن تعديل البلاغات والقرارات الحكومية الناظمة لإحداث المناطق والتجمعات الصناعية لأنه في ضوء القرارات والبلاغات الحالية لا يمكن إحداث تجمعات صناعية جديدة مع العلم أن بعضها يضم مئات المنشآت الصناعية القائمة والمنتجة.

إضافة إلى أن أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للصناعة تزيد على أسعارها في دول الجوار بنسبة تتراوح بين ٣٥-٧٥ لعدة أسباب أبرزها آلية التمويل الحالية على المنصة ومدة التمويل.

تضاف إليها الإشارة إلى تأخر صدور التعليمات التنفيذية للقرار القاضي باعتبار منطقة الليرمون الصناعية منطقة تنموية بموجب قانون الاستثمار.

وبخصوص المدينة الصناعية – الشيخ نجار ذكر أنه لا يوجد استقرار في التغذية الكهربائية للمنشآت الصناعية نظراً للحالة الفنية المتدهورة لهذه المحطات وحاجتها الماسة لإجراء الصيانة وتوفير قطع تبديل، علماً أن إدارة المدينة الصناعية طلبت ذلك مراراً وتكراراً من وزارة الكهرباء وقامت بإيداع مبلغ وقدره /٢,٧/ مليار ليرة سورية في حساب وزارة الكهرباء كسلفة أعمال منذ عامين، وبالتالي فإن المحطات الكهربائية بوضعها الفني الراهن لا تستطيع تلبية الطلب على الكهرباء في حال دخول منشآت جديدة في العمل والإنتاج.

كما أنه صدر مؤخراً تعديل الإجراءات الناظمة لترخيص المنشآت الصناعية استوجب الالتزام بالتعاقد مع مقاول من نقابة المقاولين وهذا الأمر رتب أعباء مالية إضافية ضخمة على كل منشأة جديدة تصل إلى نحو / ٣٠٠ / مليون ليرة سورية من دون تقديم أي خدمة أو قيمة مضافة للصناعيين بل هي عبارة عن رسوم إضافية فقط ومؤخراً تم التأكيد من الجهات الحكومية على الالتزام بهذا الأمر.

حزمة إجراءات داعمة

بدوره مدير عام المدينة الصناعية حازم عجان وفي تصريح لـ«الوطن» قال: إن زيارة الوزير إلى المدن الصناعة جاءت بهدف تقديم حزمة من الإجراءات الداعمة للصناعة المحلية بغية تشجيع الصناعيين على تشغيل معاملهم بطاقات إنتاجية أكبر حيث قام بزيارة ٧ منشآت أغلبها دخلت بالإنتاج خلال العام ٢٠٢٣ والعام الحالي.

وحول المدن الصناعة قال: إنه يتم تفعيل مشاريع الطاقة النظيفة فعلياً في المدينة الصناعية بحلب وهناك برنامج لدعم الطاقات المتجددة مع تقديم تسهيلات عديدة للمستثمرين وإعطاء قروض للصناعيين وسيتم وضع خطة عمل له خلال الفترة القادمة، إضافة إلى الأعمال الخاصة بإعادة تأهيل المحطات الكهربائية حتى تواكب عملية توزيع الاستثمار في المدن الصناعية.

مباحثات سورية - روسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي في سانت بطرسبورغ

| الوطن

عقد وزير المالية كنان ياغي اجتماعاً مع نظيره الروسي أنطون سيلوانوف في مدينة سانت بطرسبورغ، وذلك على هامش منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي.

تناول الاجتماع تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، حيث اتفق الطرفان على متابعة المناقشات حول التعاون الفني في المجالين الضريبي والجمركي، وتعزيز التعاون في القطاعين المصرفي والتأميني.

كما تم الاتفاق على الإسراع في توقيع مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد والتجارة السورية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، التي ستمنح المنتجات السورية مزايا تفضيلية ضريبية وجمركية عند دخولها لدول الاتحاد.

في المجال المصرفي، تم الاتفاق على زيادة عدد الحسابات المصرفية بين البنوك السورية والروسية، والتوسع في استخدام نظام التسويات المالية الروسي (SPRS) كبديل لنظام السويفت الغربي. كما ناقش الاجتماع تأمين مجموعة من المقترحات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع المتفق على تنفيذها في سورية المرتبطة باتفاقية توسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين.

حضر الاجتماع عن الجانب الروسي كل من نائب وزير المالية إيفان تشيسكوف، ومدير إدارة ديون الدولة دينيس مامونوف، ومساعد الوزير أنستاسيا زيلوفا، وعن الجانب السوري، سفير سورية لدى روسيا بشار الجعفري والقنصل الفخري لسانت بطرسبورغ ملاذ غازي.

المنطق الغريب...

عضو غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: لا تتأثر الأسواق السورية بانخفاض الأسعار عالمياً.. لكنها تتأثر بارتفاعها!!

| جلنار العلي

بلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» لأسعار الغذاء ١٢٠,٤ نقطة في شهر أيار من العام الحالي، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً قدره ١,١ نقطة أي ٠,٩ بالمئة عن مستواه في شهر نيسان الماضي، ويعكس هذا الارتفاع الزيادات في مؤشري أسعار الحبوب ومنتجات الألبان التي عوضت بشكل طفيف عن الانخفاضات في أسعار السكر والزيوت النباتية، فيما بقي مؤشر أسعار اللحوم على حاله تقريباً.

ورغم ارتفاعه للشهر الثالث على التوالي إلا أنه لا يزال أقل بنسبة ٣,٤ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأقل بنسبة ٢٤,٩ بالمئة من الذروة التي سجّلها في شهر آذار من عام ٢٠٢٢.

وفي التفاصيل، بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب ١١٨,٧ نقاط في شهر أيار، أي بارتفاع قدره ٦,٣ في المئة عن مستواه في شهر نيسان، وإن كان لا يزال أدنى بمقدار ٨,٢ بالمئة من قيمته في شهر أيار من العام الماضي، فيما انخفضت أسعار الزيوت النباتية بنسبة ٢,٤ عن مستواها المسجل في شهر نيسان، وإن كانت أعلى بنسبة ٧,٧ بالمئة عن مستواها خلال الشهر نفسه من العام الماضي.

أما السكر، فقد بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ١١٧,١ نقطة في الشهر الماضي، بانخفاض قدره ٩,٥ بالمئة عن مستواه المسجل في شهر نيسان.

وبإسقاط هذا التقرير على الحالة السورية، أين سورية اليوم من هذه الأسعار..وهل كان هناك تقارب بين نسب الارتفاعات والانخفاضات العالمية؟ عضو غرفة تجارة دمشق ياسر اكريّم، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن الاقتصاد السوري يركن في معادلة مختلفة عما يجري عالمياً، حيث المواد المتوافرة والأسواق المختلفة، وذلك على العكس مما يجري في الداخل، حيث تعاني سورية من عزلة أسواقها وقلة توافر مصادر الطاقة وارتفاع أسعار الكهرباء وعدم صحة تكاليف المواد الأولية، لذا لا يمكن للأسواق المحلية أن تتوازن مع الأسواق العالمية.

وقال: لا تتأثر الأسواق السورية بانخفاضات الأسعار العالمية في ظل عدم الاستقرار، ولكن بالمقابل التجار تواكب أي ارتفاع عالمي في الأسعار، معيداً ذلك إلى أن أي ارتفاع سعري يدفع التاجر إلى التحوّط المباشر كيلا يدفع تكاليف غير محسوبة من جيبه عند شراء سلع بالأسعار الجديدة، وهذا الأمر يعد منطقياً في عالم التجارة!!

وفي سياق متصل، أشار اكريّم إلى أن العام الحالي لم يشهد قفزات كبيرة بالأسعار مقارنة بالعام الماضي، حيث وصل الارتفاع إلى نحو ٢٠ بالمئة في أسعار معظم السلع والمواد، معيداً ذلك إلى وجود شبه استقرار في سعر الصرف، ولكن حصلت هذه الارتفاعات السعرية نتيجة ارتفاع سعر الطاقة نحو ٥٠ بالمئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، وارتفاع أسعار الكهرباء التجارية إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف، وذلك كانت له انعكاسات واضحة على أسعار اللحوم والنقل والتوزيع، ومع ذلك لا تزال الأسعار قاسية على ذوي الدخل المحدود سواء كانوا عاملين بالقطاع العام أم القطاع الخاص، حيث يعادل الأجر اليومي للعامل بالقطاع الخاص سعر نصف فروج، وهذا الأمر أدى إلى حالة انكماش بالنسبة للشراء وخاصة بالنسبة للمواد التي تصنف بقائمة الرفاهيات، وذلك نتيجة وجود مفارقة كبيرة بين الأسعار والأجور.

٧٠ بالمئة من إنتاج الفواكه يذهب إلى التصدير

جمعية حماية المستهلك: الأسعار ارتفعت ١٧٠ بالمئة عن العام الماضي

لجنة مصدري الفواكه: البطيخ في السوق زرع مبكراً في درعا

| رامز محفوظ

تواصل أسعار الفواكه سلسلة ارتفاعاتها في أسواق دمشق لينضم لها البطيخ الأخضر الذي تراوح سعر الكيلو الواحد منه مابين ٣ و٥ آلاف ليرة أي إن البطيخة التي تزن ١٠ كيلو وصل سعرها لحدود ٥٠ ألف.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن البطيخ المطروح في السوق حالياً تمت زراعته مبكراً في شهر آذار وهو من إنتاج محافظة درعا ومن الأنواع التي تتم زراعتها وتغطيتها ووضعها في بيوت بلاستيكية ضمن أجواء دافئة يؤمن له كل مستلزمات الإنتاج من أسمدة وغيرها لذا نرى أنه نضج مبكراً وطرح بالسوق في هذا التوقيت.

وأشار إلى أن المزارع يطرح البطيخ مبكراً بغير موسمه الطبيعي كي يحقق مربحاً مادياً جيداً، مؤكداً أنه ليس مضافاً لها أي مواد أو هرمونات كي تنضج، وموضحاً أن التوقيت الطبيعي لطرح البطيخ يكون عادة مع نهاية الشهر الحالي وهو بمعظمه من إنتاج درعا وجزء منه من إنتاج محافظة السويداء.

وعن تأثير التصدير في أسعار الفواكه هذا الموسم لفت قزيز إلى أن ٧٠ بالمئة من إنتاج الفواكه يذهب إلى التصدير لذا نرى أن أسعارها في السوق مرتفعة، ناهيك عن أن إنتاجها للموسم الحالي قليل وأقل من المواسم الماضية.

وتوقع قزيز أن ترتفع أسعار بعض أنواع الفواكه خلال الأيام القليلة القادمة بنسبة قليلة مع اقتراب عيد الأضحى المبارك مثل الخوخ على سبيل المثال وأن يبقى سعر البعض الآخر مستقراً مثل المشمش لكن الارتفاع الأكبر سيكون للفواكه المطلوبة للتصدير مثل الكرز والدراق والتي من الممكن أن ترتفع بنسبة ٥٠ بالمئة.

بدوره بيّن عضو جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها أصلان باشا في تصريح لـ«الوطن»، أن أسعار الفواكه في دمشق مرتفعة جداً وارتفعت بنسبة تجاوزت ١٧٠ بالمئة عن العام الماضي، مؤكداً أن نسبة كبيرة من شرائح المجتمع لم يعد لديها القدرة اليوم على شراء الفواكه وأصبحت اليوم بالنسبة لها من الكماليات.

وأوضح بأن البطيخ في السوق بلا نكهة ولا طعم، ناهيك عن بقية أنواع الفواكه الأخرى التي بلا نكهة ولا طعم.
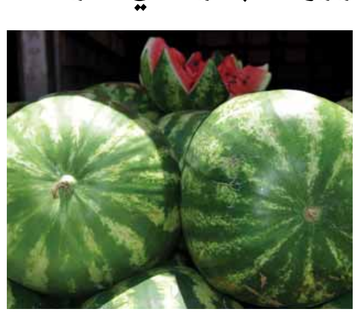
وأشار إلى أن حركة الصادرات إلى الخارج من الفواكه كبيرة وهذا الأمر أثر في الأسعار وأدى إلى ارتفاعها، مطالباً بضبط عملية الصادرات كي تتوافر الفواكه بشكل أكبر الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انخفاض أسعارها.